

يعتبر المال من الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية، وهو عصب الحياة لأي مؤسسة اقتصادية باعتباره المحرك الأساسي للوظائف والمهام داخل المؤسسة ومن ثم لا بد وأن يتوفر المال في الوقت المناسب وأيضاً بالقدر المناسب، ولتلبية هذه الحاجة لابد الاستناد أو التوجه نحو النظام المالي.

ظهرت سوق الأموال والنقد منذ أن اهتدى الفكر البشري إلى اكتشاف النقود في أشكالها الأولى، حيث استخدم الإنسان ما زاد عن حاجة التبادل في شكل ادخارات وكان إلزاماً عليه أن يجد أشكالاً مختلفة للحفاظ على هذا الفائض النقدي (الادخار (واستخداماته)، وتطورت وجوه و مجالات استخدام النقود بتطور مختلف النشاطات الاقتصادية .

وانفصلت عملية التمويل عن العمليات الاقتصادية الأخرى، وظهرت سوق النقود ووسائل التمويل على غرار باقي الأسواق الأخرى (السلعية...الخ)، هذه السوق تتعامل بمنتجات ذات طبيعة خاصة مثل النقود-وسائل الدفع الأخرى...الخ)، تزايدت أهمية هذه السوق بين مختلف الأسواق التقليدية إلى أن بلغت أهمية درجة أصبحت الركن الأساسي في توازن وإتمام العملية الاقتصادية و يقال لا توازن اقتصادي دون توازن نقدي."

I. مفهوم السوق النقدي

السوق النقدي هي الميكانيكية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ففي هذه السوق يركز عرض وطلب الأموال القابلة للاقتراض لفترة تقل عن سنة، وعليه يعرف أنه سوق القروض ق أ، والتي تتراوح آجاله بين يوم و 7 أيام حتى 3 أشهر، وهو سوق التعامل بين البنوك التي يضمن لها تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة و المدنية للمؤسسات الائتمانية حيث تستثمر البنوك فوائضها لدى هذا السوق، كما تحصل على القروض اللازمة استناداً إلى وضعية احتياطياتها لدى البنك المركزي، وعليه تلجأ البنوك لهذا السوق لتوفير احتياط كاف من السيولة النقدية في حسابها المفتوح لدى ب م لمواجهة عملية السحب التي يقوم بها الزبائن.

السوق النقدي بمعناه الاقتصادي العام هو سوق المال قصير الأجل، يتم تداول فيه أوراق استثمارية قصيرة الأجل مثل: أدونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع، القبولات المصرفية، العمولات الأجنبية....، ويتراوح أجل هذه الأدوات ما بين يوم و حتى عام.¹ تعتبر هذه الأدوات المالية المتداولة في هذا السوق، أدوات ذات نوعية جيدة من حيث انخفاض درجة المخاطرة فيها وبساطة إجراءاتها ، الأمر الذي يخفض من تكلفة الصفقة فيها.²

هو سوق القروض قصيرة الأجل و التي تتراوح آجاله بين يوم و سبعة أيام حتى 3 أشهر، كما يرى البعض أن السوق النقدي هو سوق التعامل بين البنوك الذي يضمن لها تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة و المدنية للمؤسسات الائتمانية حيث تقوم البنوك باستثمار فوائضها لدى هذا السوق كما تحصل منه على

¹ - بخراز يعدل فريد تقنيات وسياسات التسير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000 ص163.

² - ماهر كنج شكري، مروان عوض "المالية الدولية" معهد الدراسات المصرفية الأردن 2004 ص65.

القروض اللازمة استنادا إلى وضعية احتياطاتها لدى البنك المركزي، و الملاحظ في هذه الحالة انه تم حصر السوق النقدي في السوق ما بين البنوك، و بصفة عامة فإن المؤسسات المالية تلجأ إلى هذا السوق لتوفير احتياط كافي من السيولة النقدية في حسابها المنتوج بالبنك المركزي لمواجهة عملية السحب التي يقوم بها الزبون.

1. أهمية السوق النقدي:

تعد سوق النقدية جزء من مجموع واسع هو سوق رؤوس الأموال أين يتم تبادل حقوق طويلة، متوسطة وقصيرة، الأجل في سوق النقدية كأي سوق أخرى لها أهميتها وخصائصها وتميزها عن غيرها من الأسواق وتتمثل أهمية السوق النقدي فيما يلي:

- تأمين السيولة النقدية وأدوات الدفع الأخرى حسب حاجات التمويل الاقتصادي؛
- توظيف الموارد النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية ومختلف المؤسسات النقدية؛
- سد عجز الوحدات الاقتصادية في أجل قصير المدى سد عجز الوحدات الاقتصادية في أجل قصير المدى؛
- توفير حاجات الأفراد من السيولة والإنفاق الاستهلاكي؛
- توفير الزيادات الطارئة من النفقات العامة للخزينة العمومية بإصدار أدونات الخزنة.

1. خصائص السوق النقدي

- يعد سوق جملة، كون المتعاملين فيه من ذوي الحجم الكبير ويتمتعون بخبرات ومهارات مالية عالية وهم خاصة البنك المركزي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية والخزينة.
- يتميز هذا السوق بمرونته العالية، حيث معظم الصفقات التي تتم فيه تحت في السوق الثانوية بإجراءات مبسطة جدا.

- موضوع هذا السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول المالية، خصيتها الرئيسية هي سيولتها النسبية
- انخفاض درجة المخاطرة لسببين 3:
- تدني درجة المخاطرة النقدية: أي تدني احتمالات انخفاض أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق، لأن أجل استحقاق هذه الأوراق قصير جدا وهي تتداول بسرعة
- تدني درجة مخاطرة الدين (الائتمان): أي تدني احتمالات عجز المدين عن الوفاء بديونه لأن الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدي تكون صادرة عن مؤسسات ذات ملاءة ائتمانية ومالية قوية كالبنك المركزي البنوك التجارية والخزينة.

2. أنواع عمليات السوق النقدية:

لقد تم تقييم عمليات السوق النقدية حسب طبيعة العملية النقدية ، أحسب الأداة النقدية أو حسب آجالها، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

- شراء أو بيع: وهو شراء السندات مع وعد بالبيع في أجل محدد؛

- اقراض واقتراض: وهو تحويل بسيط للأموال بواسطة عقود دون سندات؛
 - القرض والاقتراض بعملة صعبة؛
 - التعامل لجر السوق المفتوحة(7) أيام، دلالات في السوق النقدية بهدف سياسة معينة؛
3. المتدخلون في السوق النقدي :

يعتبر المشاركون في السوق النقدي المتدخلون في عمليات السوق النقدي وهم كما يلي: الأفراد، البنك المركزي، الخزينة، البنوك التجارية، المؤسسات والشركات المالية

هيكل السوق النقدي

يختلف هيكل وتقسيم السوق النقدي من دولة إلى أخرى، وذلك حسب⁴:

- درجة تطور الدولة.
- درجة تطور السوق النقدي المتواجد فيها.
- قدرة وكفاءة الدولة في السيطرة على السوق النقدي المتواجد فيها، أي حسب قدرتها على رقابة وتنظيم السوق.

• **السوق الأولي (Primary Market):** يتم من خلاله الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة وبأسعار فائدة تحدد حسب مصدر هذه الأموال، ومكانه المفترض ومكانته المالية، أي أن السوق الأولى محله الإصدارات الجديدة التي تتمثل في البيع الأول لأدوات الدين(السوق الذي يتم فيه الاكتتاب لأول مرة للأصول المالية).

• **السوق الثانوي(Secondary Maeket):** يتم من خلاله تداول الإصدارات النقدية القصيرة الأجل وبأسعار تحدد حسب قانون العرض والطلب، هذا يعني أن هذا السوق محله إصدارات مستعملة، حيث يتم تداولها بين مشتريها الأول في السوق الأولي ومشتريين آخرين جدد، ونظرا لأهمية هذا السوق (الثانوي) يعتبر السوق النقدي السوق الثانوي لنقد، وهناك تقسيمين للسوق الثانوي:

1.5. **التقسيم الأمريكي:** هو أحسن تقسيم، حيث يقسم السوق الثانوي إلى سوقين فرعيين وذلك نتيجة لنوع العمليات التي يتم في كل منهما:

• **سوق الخصم:** حيث يتم فيه خصم أدوات الائتمان القصيرة الأجل أهمها: الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات والسندات)، القبولات المصرفية، أدونات الخزينة...

• **سوق القروض القصيرة الأجل :** وتشمل جميع القروض التي تعقد لأجل قصيرة تتراوح ما بين أسبوع إلى سنة كاملة، وتتمثل هذه القروض في قروض الاستغلال سواء عن طريق الصندوق أ عن طريق تعهد كتابي التي يكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية، والبنوك التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في منح القروض القصيرة الأجل من ناحية أخرى.

⁴حبار محفوظ، "البورصة وموقعها في أسواق العمليات المالية"، سلسلة التعريف بالبورصة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2002، ص66

2.5. **التقسيم الفرنسي:** حسب هذا التقسيم يتكون السوق الثانوي من سوق في مابين البنوك وسوق القيم المدينة المتداولة⁵

- **سوق مابين البنوك :** كما يدل اسمه، فهو مختص أساسا في المعاملات التي تتم في القطاع البنكي أو المصرفي، حيث يمكن للبنوك أن تمنح أو تحصل على قروض لبنوك أخرى تحت إشراف البنك المركزي.
- **سوق القيم المدينة المتداولة:** ويتم فيه تداول شهادات الإيداع، أدونات الخزينة، سندات المؤسسات المالية وسندات الخزينة العمومية المتداولة، أي أن سوق القيم المدينة هو سوق مفتوح لكافة المتعاملين الاقتصاديين طالما أنهم يوفرون الشروط والضمانات المطلوبة.

ورغم اختلاف التقسيمات (التقسيم الأمريكي والفرنسي)، إلا أن الغرض من السوق النقدي هو واحد والذي يتمثل في تأمين سيولة النظام المصرفي وضمان استمرارية النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وذلك عن طريق تداول القروض وأصول استثمارية وانتمائية قصيرة الأجل، كذلك الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي بالتأثير على كمية وسعر الأموال من خلال السياسات النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي في هذا السوق .

إجمالا تتكون السوق النقدية من المؤسسات النقدية والمالية التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل وهي :

- **سوق النقود الفورية (تحت الطلب):** يلجأ إليها بعض الأشخاص المؤسسات لتمويل معاملاتهم من خلال ائتمان قصير الأجل وعادة ما تكون البنوك التجارية كفيلة بذلك.
- **سوق القروض:** ض وهي سوق متعددة جغرافيا وائتمانيا حسب طبيعة القرض (قروض مضمونة، قروض بشرط، قروض حرة حسب الاتفاق، وعادة ما يمثل هذا النشاط البنوك المراسلة أو البنوك الكبيرة أو البنوك المخصصة.
- **سوق القبول والخصم:** وهي مؤسسات نقدية تعمل على قبول الكمبيالات والسندات من خلال توقيع البنوك على هذه الأدوات النقدية المسحوبة، ويعني استعدادها لدفع قيمتها عند الاستحقاق في الأمد القصير.
- **غرفة المقاصة** أو ما يسمى بالسوق مابين البنوك (Marché Interbancaire) وتمثل المكان الذي يتم فيه تسوية المعاملات اليومية بين البنوك ومختلف الحسابات المالية لهذه المؤسسات، وتشمل جميع أدوات الائتمان قصير الأجل، مما يسمح للبنوك أن تمنح قروض لبنوك أخرى تحت إشراف البنك المركزي وهذا حسب طبيعة احتياطاتها الإلزامية .

4. أدوات الاستثمار في السوق النقدي:

⁵حبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص67

في السوق النقدي وإلى جانب القروض القصيرة الأجل، يتم التعامل بأدوات الاستثمار القصيرة الأجل(أو الائتمان أو الدين أو المديونية الدولية)، وتتمثل هذه الأدوات في صكوك المديونية مدون عليها ما يفيد بأن لحاملها الحق في استرداد مبلغ معين من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر.

أدوات الاستثمار التقليدية المتداولة في السوق النقدي

الأوراق التجارية	تصدره الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية والبنوك الكبيرة، تاريخ استحقاقها من 5 أيام إلى 15 يوم، تتضمن حقا شخصيا من الأموال، تخصم في البنوك.
أذونات الخزينة	هي أوراق حكومية قصيرة الأجل، تاريخ استحقاقها يتراوح ما بين 3 إلى 12 شهرا، تصدرها الخزنة العمومية وأحيانا البنك المركزي، تخصم في السوق الثانوي للنقد وهي قابلة لإعادة الخصم في البنك المركزي.
شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول	هي شهادات غير شخصية، تصدرها المصارف التجارية للمدعوين مقابل فائدة سنوية تعطى لجاملها، يمكن التصرف فيها بالبيع أو التنازل عنها في لسوق الثانوي للنقد.
القبولات المصرفية (أو الكمبيالات)	تستخدم في ميدان تمويل التجارة الخارجية، يحررها المستورد، ويمكن للمصدر استرداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق باللجوء إلى البنك المراسل وذلك ببيعه في السوق الثانوي على أساس الخصم.
اليورو و الدولار(أو الدولار الأوروبي أو قروض الدولارات الأوروبية)	تعبر عن المصاريف التي لها تعامل دولي في الدولار الأمريكي أو في العملات الأوروبية، فهي السوق الثانوي الذي تتداول فيه صكوك تلك القروض.

أدوات الاستثمار الحديثة والمتطورة المتداولة في السوق النقدي(مستجدات وأدوات المديونية الدولية الحديثة):

قرض فائض الاحتياطي الإلزامي	يعني أن للمصارف القدرة على إقراض فائضها من الاحتياطي الإلزامي الموجود لدى البنك المركزي إلى بنوك أخرى لها عجز في هذا الاحتياطي الإلزامي تحت إشراف البنك المركزي، وذلك مقابل فائدة تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب ومدة الاستحقاق لا تتجاوز ليلة واحدة.
اتفاقية إعادة الشراء	هي عملية لا تتجاوز يوما واحدا أو أيام قلائل، فأثناء الحاجة إلى السيولة يمكن بيع الورقة المالية للمستثمر بصفة مؤقتة وفي نفس الوقت تبرم صفقة إعادة الشراء لهذه الورقة بسعر أعلى بقليل من سعر البيع.
شهادة المديونية(أو كمبيالات الخزينة)	هي أوراق مالية تصدرها الوزارة المالية وتتداول في السوق الثانوية للسوق النقدي وسوق رأس المال، مدة استحقاقها تتراوح من سنة إلى 7 سنوات.

المصدر: يمكن العودة إلى المراجع التالية:

وليد الصافي، أنس البكري، "الأسواق المالية والدولية"، دار البداية ودار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 ، ص103
ص104،
رسمية أحمد أبو موسى، "الأسواق المالية والنقدية"، جامعة البلقاء التطبيقية، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005،
ص107،105،103،102،
منير هندي، "أدوات استثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،
البحرين، 1993، ص63، 65، 67 .

1. **الأسواق المالية** هي سوق الأوراق المالية أو هي السوق التي يتم فيها تبادل وسائل الائتمان طويلة الأجل، أو هي تلك الآلية التي يتم عن طريقها توجيه واستخدام إدارات المجمع في الأمد الطويل.
السوق الرأسمالية هو السوق الذي يتعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل أي التي يزيد استحقاقها عن السنة سواء كانت هذه الأدوات عبارة عن دين كالسندات أو سند ملكية كالأسهم، وهي بذلك سوق الأوراق المالية أو هي تلك الآلية التي يتم عن طريقها توجيه واستخدام إدارات المجتمع من الأمد الطويل.

1. **مميزاتها:** تتميز السوق المالية بأنها تلك الأداة التي يعمل بها المتخصصون (من مؤسسات وأفراد) في جمع فوائض الأموال وتوظيفها في الأجل الطويل وتشمل ما يلي :

- تمويل نفقات التجهيز الاقتصادية المدنية والعسكرية.
- تمويل الخدمات العامة التي تفوق موارد الميزانية.
- تمويل الشركات الخاصة عن طريق الأسهم والسندات.
- تمويل الشركات الخاصة المتخصصة في التمويل أو منح القروض.
- تمويل مختلف النشاطات العقارية ومختلف القيم المنقولة.
- تمويل بعض شركات التأمين والضمان الاجتماعي.

2. **محددات السوق المالية:** تتكون السوق المالية حسب طبيعة التعامل فيها وحسب طبيعة الأدوات المالية المتعامل بها من سوق أولى وسوق ثانية.

1.2 **السوق الأولية:** هي السوق التي من خلالها يتم توفير رأسمال اللازم لإنشاء شركات المساهمة وذلك عن طريق إصدار أدوات الملكية كالأسهم، كما تقوم الحكومات والشركات وغيرها من خلالها باقتراض ما تحتاجه من الأموال وذلك عن طريق إصدار أدوات الدين كالسندات.

وهي السوق التي تتاح فيه الفرصة..... لأول مرة أوراق مالية تقوم بإصدارها مؤسسات لحساب مشاريع وأعمال معينة. عادة يطلق عليها بنوك الاستثمار وذلك وفق طريقتين:

- **الطريق المباشر:** فيه يتم الاتصال بعدد كبير من المستثمرين من أجل بيع الأسهم والسندات المصدرة.
- **طريق المزاد:** فيه يتم تعريف الأسهم والسندات المصدرة حيث يتم دعوة المستثمرين والمعاملين وتحدد قيمتها تنازليا أو تصاعديا.

2.2 **السوق الثانوي:**

هذا السوق يعرف على أنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بعد غلق الاكتتاب فيها في السوق الأولى أي بعد توزيعها في السوق الأولى وينقسم السوق الثانوي إلى :

- **سوق منظم:** هو السوق الذي يكون محددًا حيث يكون فيه التداول مسجلًا لا يكون هذا السوق إما سوقًا مركزية أو سوق محلية، عندما يكون مركزيا يتم التعامل فيه بالأوراق المالية المسجلة لدى البورصة بغض النظر عن الشركات المصدرة لها مثل سوق لندن وسوق طوكيو ونيويورك وقولا لامبور، أما عندما يكون السوق محلي يكون فيها التعامل بباقي الأوراق المالية وتلبى حاجات المتعاملين الصغار والمشاريع المحلية مثل بورصة تكساس وبورصة إيرلندا...الخ.
 - **سوق غير منظم:** وتعرف بسوق العمليات خارج البورصة وتسمى بعمليات الطاولة أو بيوت السماسرة وتكون موزعة على مستوى الاقتصاد الوطني وتربطها بالبورصة وسائل اتصال مختلفة.
 - **السوق الثالث:** وتتشكل من عمليات السماسرة لغير أعضاء الأسواق المنظمة وهذه السوق تكون جاهزة في أي لحظة بيع وشراء الأسواق المالية بأي كمية وتتميز عن غيرها من الأسواق بصفة التفاوض حسب متغيرات العرض والطلب لأي ورقة.
 - **السوق الرابع:** ويمثل هذا السوق تلك العمليات المالية التي تتم بين الأفراد والمؤسسات الحائزة على ثروة مالية كبيرة ويتولى إبرام العمليات فيها وسيط عميل على إتمام الصفقة بسرعة أكبر وبسعر أقل، وهذه السوق تعتبر منافس قوي للسوق المنظمة وأنها تتعامل في كل الأوراق المالية.
 - **أسواق أخرى:** وتتمثل تلك النشاطات الخاصة بالسماسرة والتجار بطرف مباشر أو غير مباشر أثناء التفاوض في قيم الخصم والعمولة التي يحصلون عليها.
3. أدوات وسائل التعامل في البورصة:

من أبرز الأدوات المتعامل بها في البورصات الأسهم العادية، الأسهم الممتازة - السندات...الخ.

1.4 **الأسهم العادية:** هي أوراق مالية يكتتب فيها بجزء من رأس مال المؤسسات المصدرة لها وهي ذات للسهم قيمة إسمية ودفترية.

- حامل السهم شريك في المؤسسة وله الحق في التسيير من خلال التصويت.
- السهم ورقة مالية غير محددة الأجل.
- السهم يشكل مجالا للمضاربة تحدد قيمته على أساس العائد وكل الفائدة.
- إصدار الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض الأحوال المقترضة .

2.4 **الأسهم الممتازة:** تتميز بصفة الأسهم العادية والسند ومن خصائصها:

- حامل الأسهم له الأولوية في تحصيل الأرباح المقرر توزيعها.
- ليس له حق التصويت.
- تتمتع هذه الأسهم بحق استرداد القيمة عند تصفية الشركة.

- له حق في التوزيعات السنوية بنسبة ثابتة من القيمة الأكثر للسهم.
- يمكن للسهم الممتاز أن يحصل الأرباح المجمعة في السنوات السابقة.

3.4. السندات : هو ورقة ذات دخل ثابت يحدد هذا الدخل مقدار العائد عند استحقاق السند ومن صفاته:

- السند وثيقة قرض تثبت دائنية فاصلة للمؤسسة المصدرة
- يذر السند إلى حامله دخلا يدوم طوال عمر السند.
- حامل السند ليس له الحق في تسيير المؤسسة.
- السند يشكل موضوعا للمضاربة وله قيمة اسمية وقيمة جارية.
- حامل السند له الحق في استرجاع قيمته عند تصفية المؤسسة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عدة أوراق يتم تداولها في هذه السوق مثل : صكوك الشراء -بعض العقود كعقود المبادلة -عقود التأمين التعاوني...الخ.

نخلص إلى القول أن للسوق النقدية والسوق المالية ترابط وتداخل يصعب الفصل بينهما في كثير من الحالات إذا أهمل العامل الزمني وطبيعة العملية النقدية والمالية وسنحاول معرفة كل سوق على حدى.

السوق المالي	السوق النقدي	السوق
استثماري: السوق الذي يحرك الأموال التي تسعى وراء الاستثمار .	الادخار: يحرك الأموال السائلة التي يرغب أصحابها في احضارها .	السوق
سوق الصفقات المالية الطويلة الأجل .	قصير الأجل.	المدة
أكثر مخاطرة نسبيا وعائد مرتفع.	أقل مخاطرة نسبيا وعائد منخفض ومضمون.	درجة المخاطرة والعائد
مرتفع نسبيا .	منخفض نسبيا .	أسعار الفائدة
الربحية .	السيولة والأمان.	الأولوية في السوق بالنسبة للمستثمر
بطيئة نسبيا .	سريعة نسبيا .	سيولة الأوراق الاستثمارية
رؤوس الأموال الخاصة بكل المؤسسات ذات السمعة المالية العالية وعلى القروض المصدرة في شكل أسهم وسندات .	الودائع عموما .	يعتمد في عملياته لتقديم الائتمان على
تمويل الصناعة والزراعة والعقارات وتزويد المشروعات برأس المال اللازم لتأسيس أو التنمية والتطوير .	تمويل التجارة بغرض تسيير عملياتها وتزويد المشروعات برأس مالها العامل.	الهدف من التمويل
الأوراق المالية كالأسهم والسندات و الأوراق المختلطة (أسهم ممتازة) .	أذونات الخزينة . الأوراق التجارية . قبولات مصرفية . شهادات الإيداع	أدوات الاستثمار المتداولة فيه

التنظيم	أقل تنظيماً خاصة في الدول المتطورة والعكس صحيح بالنسبة للدولة النامية.	أكثر تنظيماً خاصة في الدول المتطورة حيث أن المتعاملين فيه من المتخصصين لذلك يطلق عليه سوق الصفقات الكبيرة .
أماكن التداول وحجم التداول	بنوك تجارية والمؤسسات المالية وحجم التداول أكثر اتساعاً خاصة في الدول النامية .	البورصات (سوق منتظمة) : حجم التداول أكثر اتساعاً من السوق النقدي خاصة في الدول المتقدمة . الأسواق الموازية (سوق غير منتظمة) : حجم التداول أكثر اتساعاً في الدول النامية .
المتدخلون	البنوك (المركزي و التجاري) والمؤسسات المالية	المقرضون والمقترضين و الوسطاء الماليين